الاقتصاد السياسي للنفط الفنزويلي ١٩٩٠-٢٠٢٦
تحليل متعدد الأبعاد للسياسات والنزاعات والأثر الإقليمي

د. ياسر حميد محمد الهاشمي

وزارة النفط العراقية

Email: ysallama7@gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i58.754

ملخص :

تستكشف هذه الدراسة المفارقة المركزية في الاقتصاد السياسي للنفط الفنزويلي، وهي التناقض بين حجم الاحتياطيات الهائل وضعف التأثير السوقي العالمي، وتحلل العوامل الهيكلية المسببة، كالتحديات الجيوتقنية والتكاليف الحدية المرتفعة، فضلاً عن العوامل المؤسسية والسياسية الداخلية التي أفضت إلى نزاعات قانونية دولية. كذلك تتناول البعد الجيوسياسي، حيث تتعدى الضغوط الخارجية هدف السيطرة على الموارد إلى إستراتيجية إقليمية أوسع لإعادة تشكيل النفوذ، وتستنتج أن الحالة الفنزويلية تجسد إشكاليات الاقتصاد الريعي، التي تتفوق فيها مخاطر الحوكمة الضعيفة على التحديات التقنية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، النفط الفنزويلي، القطاع النفطي العراقي، الحوكمة النفطية، الجيوسياسية النفطية

The Political Economy of Venezuelan Oil 2026–1990 and ,Conflicts ,Policies of Analysis Multidimensional A Impact Regional

Yaser Hameed Mohamed Al Hashmee

Iraqi Ministry of Oil

Email: ysallama7@gmail.com

ABSTRACT

This study examines the central paradox of the political economy of Venezuelan oil: the stark contradiction between the country's vast hydrocarbon reserves and its weak global market influence. It analyzes the underlying structural drivers of this paradox, including geotechnical challenges and high marginal production costs, as well as domestic insti-

tutional and political factors that have culminated in international legal disputes. The study further explores the geopolitical dimension, arguing that external pressures extend beyond the pursuit of resource control to encompass a broader regional strategy aimed at reshaping spheres of influence. It concludes that the Venezuelan case exemplifies the structural dilemmas of rentier economies, in which governance risks and institutional fragility outweigh purely technical challenges. Accordingly, the paper emphasizes the need for an integrated analytical framework that clearly distinguishes between theoretical reserves and actual productive capacity, while accounting for the complex interaction among technical, institutional, and geopolitical variables.

KEYWORDS: Rentier economy ,Venezuelan oil ,Iraqi oil ,sector ,oil governance ,oil geopolitics

المقدمة

تمثل فنزويلا مفارقة بامتلاكها أكبر احتياطي نفطي عالمي وأداء إنتاجي ضعيف. تهدف هذه الدراسة لكشف العوامل الهيكلية الكامنة من خلال إطار تحليلي متعدد الأبعاد يفحص التداخل بين العوامل التقنية والمؤسسية والجيوسياسية..

تتبنى الورقة إطاراً تحليلياً ثلاثي المحاور المتشابكة لدراسة إشكالية الاقتصاد السياسي للنفط الـفنزويلي: تحليل تقني-اقتصادي لطبيعة احتياطيات أورينوكو وتحدياتها، ودراسة تاريخية-قانونية لتحولات السياسات والنزاعات التحكيمية الدولية، واستكشاف جيوسياسي للإستراتيجيات الدولية وانعكاساتها الإقليمية، و يُقدّم هذا التحليل الشامل إسهاماً نقدياً في أدبيات إدارة الموارد الريعية و»الاقتصاد الريعي»[1]، كما تقدم إطاراً تكاملياً لفهم القيود الهيكلية العميقة التي تحدد، في نهاية المطاف، القيمة الإستراتيجية الفعلية للثروة النفطية الفنزويلية وقدرتها على التحول إلى رافعة للتنمية المحلية أو إلى أداة تأثير فاعلة في المشهد الجيوسياسي العالمي.

(1) **Rentier State Economy**

١- دراسة وتحليل الأبعاد التاريخية والاقتصادية والقانونية

تعد البيانات التاريخية المتعلقة بعائدات النفط التي دفعتها فنزويلا في ظل نظام النفط السابق لانضمامها إلى أوبك، مثيرةً للاهتمام بحد ذاتها، إلا أن الاستنتاجات المُستخلصة منها فيها خلط متكرر بين البيانات الموضوعية والادعاءات التفسيرية المتحيزة، فإن إعادة نشر Gabriel Zucman استنتاجاته التي استند فيها إلى مسوحات متعددة السنوات لمكتب التحليل الاقتصادي حول أنشطة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات[١] يعد مثالاً نموذجياً على الإشكالية المنهجية المتمثلة في تعميم نتائج قد تكون غير قابلة للتعميم، وقد حدا هذا المنحى بالباحث إلى تتبُّع ما يُنشر في هذا الحقل المعرفي بحذر واهتمام تحليلي دقيق.

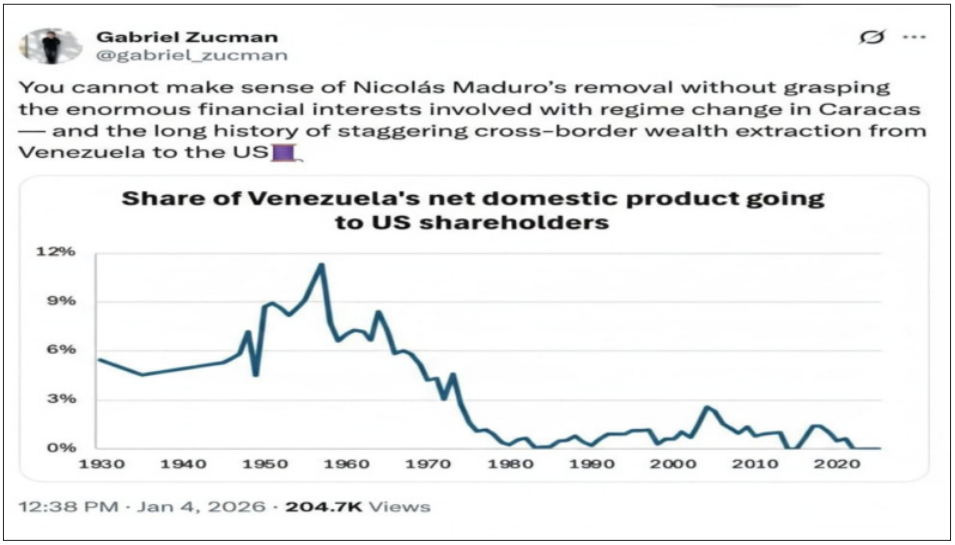

شكل (١) يوضح تغريدة لـ Gabriel Zucman

للتقييم الدقيق للادعاءات المتعلقة بمزايا الأنظمة الاقتصادية القائمة على الموارد، كما في حالة فنزويلا، يظل اعتماد مقياس»ناتج محلي إجمالي للفرد مُعدّل وفقاً للاستخراج «منهجيةً ضرورية لفهم الأداء الاقتصادي الشامل، وتتوفر حالياً بيانات وإيضاحات بيانية تعزز هذا النهج التحليلي[٢]، رغم ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الانحيازات المحتملة لأي مصدر، وتكشف

(1) Zucman ,G .(2026) .Understanding U.S .intervention in Venezuela .Ctxt ,Contexto Y Acción.

(2) Bolt, J., & van Zanden, J. L. (2024). Maddison style estimates of the evolution of the world economy: (A new 2023 update. Journal of Economic Surveys), 17.

هذه البيانات، على وجه التحديد، عن توافق النظام الإستخراجي ذي الريع المرتفع، في حدّه الأدنى، مع تحقيق وتيرة سريعة للنمو الاقتصادي في مرحلة تاريخية معينة -مع التنبيه إلى أن هذا الاستنتاج يقتصر على مؤشر النمو العام، دون الخوض في قضايا العدالة التوزيعية أو متطلبات التنويع الاقتصادي على المدى الطويل، علما أن فنزويلا كانت في عام ١٩٦٠ عضواً مؤسساً في منظمة أوبك إلى جانب منتجي الخليج الذين من المرجح أنهم منعوا فنزويلا من إغراق السوق.

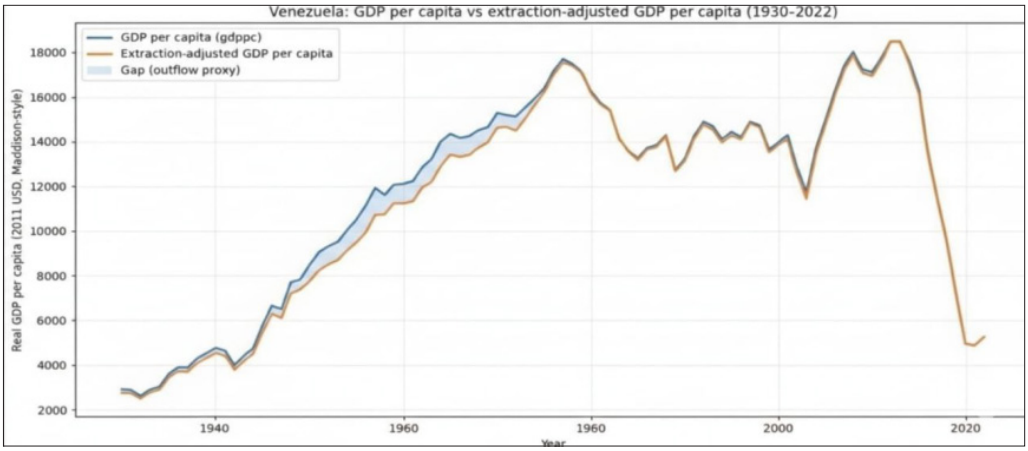

شكل (٢) الناتج المحلي الإجمالي للفرد، من ١٩٢٢ إلى ٢٠٢٢ في فنزويلا

أدّى تأميم قطاع النفط في فنزويلا عام ١٩٧٦ إلى تراجعٍ ملحوظ في العائدات النفطية المُتحققة من الشركات الأجنبية، ومن اللافت، على الصعيد الزمني، تزامن هذا التحوّل مع تباطؤٍ عام في وتيرة النمو الاقتصادي للبلاد، دون إثبات علاقة سببية مباشرة بين الحدثين، وتجدر الإشارة إلى أن عملية نقل الملكية جرَت بسلاسة نسبية، لدرجة أن افتقادها للتوترات الكبيرة قد قُوبل بخيبة أمل من قبل التيارات القومية المتشددة داخل قطاع الموارد.

أما بخصوص الإمكانات النفطية الفنزويلية، فإن النقاش غالباً ما يركز على الحجم الإجمالي للاحتياطيات، مع إغفال حاسم لجودة الخام ونوعيته، ويُظهر التحليل البياني الدقيق هشاشة الادعاءات المُطلقة بوجود احتياطيات ضخمة قابلة للاستخراج تجارياً بسهولة، فمفهوم «الاحتياطيات المؤكدة» هو بناء تقني-اقتصادي خاضع للمعايير والتقديرات، وليس حقيقةً طبيعيةً ثابتة أو مطلقة.

في سياق النقاشات المتعلقة بتطور احتياطيات النفط الفنزويلية، تبرز بعض التحليلات المنشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي كمراجع مفيدة لتفسير التحولات الكبيرة، وفي هذا الإطار، يُعد التحليل الذي قدمه الحساب «Yellowbull @Yellowbull11» على منصة اكس أحد المساهمات المهمة لفهم العوامل الكامنة وراء القفزة الهائلة التي شهدتها احتياطيات فنزويلا النفطية خلال العقد الماضي.

في سياق النقاشات الجارية حول تأثير الوضع الفنزويلي على أسواق النفط العالمية، تبرز الحاجة إلى تفكيك الإطار المفاهيمي المحيط بمصطلح «الاحتياطيات»، فالتصريح الشائع بأن «فنزويلا تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في العالم» يستدعي فهماً دقيقاً للتعريف المحاسبي والتقني لهذه الاحتياطيات، والذي يختلف جوهرياً عن تصور مخزون سائل وجاهز للإنتاج بأسعار تنافسية.

نظرياً، تُقدر الاحتياطيات المؤكدة في فنزويلا بنحو ٣٠٠-٣٠٣ مليار برميل، أي ما يعادل قرابة ١٧٪ من الإجمالي العالمي، إلا أن التحليل البنيوي يكشف أن قرابة ٧٥٪ من هذا الحجم يتكون من خام ثقيل جداً وثقيل في حزام أورينوكو، يتميز بكثافة نوعية منخفضة (٨-١٤ درجة API)، ولزوجة عالية، ومحتوى مرتفع من الكبريت والمعادن[١]، لذا، فإن التوصيف الأدق لهذه الاحتياطيات هو أنها «الأكبر حجماً من حيث الخامات عالية الكثافة والصعبة الاستخراج».

ويبرز هنا التمييز الجوهري بين مفهومي الاستخراج التقني والاستخراج الاقتصادي، بينما تقدر الهيئة الأمريكية للمسح الجيولوجي الموارد القابلة للاستخراج تقنياً في أورينوكو بما يصل إلى ٦٥٠ مليار برميل [٢]، فإن الاحتياطيات «المؤكدة» تتقلص بحسب تقلبات سعر النفط وإطار التطوير المفترض، فخلال فترة ارتفاع الأسعار (٢٠٠٥-٢٠١٤)، أدت إعادة التصنيف المحاسبية إلى قفزة الاحتياطيات المعلنة ٣٠٠ مليار برميل سنة٢٠٢٣، مما يوضح حساسية هذا المقياس للعوامل السوقية كما في الشكل التالي:

(1) The Strauss Center. (2020, June 19). Venezuela.
The Strauss Center. 2020

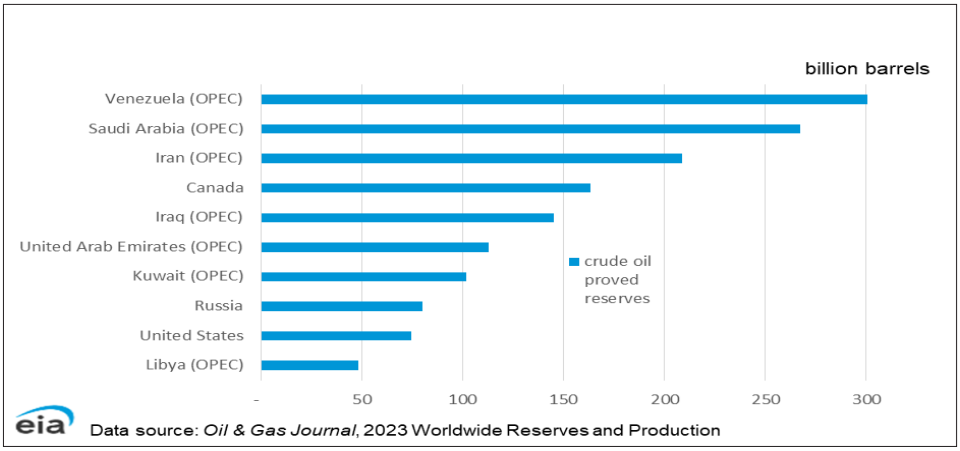

شكل (٣) يوضح إحصائيات الاحتياطيات والإنتاج العالمية لعام ٢٠٢٣

أما العامل الثاني الحاسم فيتمثل في الخصائص الجيولوجية والفيزيوكيميائية لهذه الخامات. مقارنة بالنفط العربي الخفيف(API 33-40) ، فإن خام أورينوكو ذو كثافة عالية (٩٣٤-١٠٥٠ كجم/م^3) ومحتوى كبريت يصل إلى ٤٪ أو اكثر[1]،يشتمل تطوير وإنتاج هذا النفط الخام على عمليات معقدة وذات تكلفة مرتفعة، مما يزيد من الكثافة الرأسمالية والنفقات التشغيلية للمشاريع، ويُقلص بدوره قاعدة المشترين المحتملين، ويمتاز النفط الثقيل الفنزويلي بملاءمته الخاصة لإنتاج وقود الديزل ووقود الطائرات، وهما مادتان حيويتان في قطاعات يصعب إزالة الكربون منها على المدى القصير وبهذا، فإن الطلب على هذه المشتقات النفطية يظهر مرونة نسبية أمام التحول نحو المركبات الكهربائية، التي تؤثر في المقام الأول على استهلاك البنزين، مما يمنح هذا النوع من النفط موقعاً إستراتيجياً في أفق تحوّلات سوق الطاقة العالمية.

أخيراً، تشكل القدرات المؤسسية والبنية التحتية عائقاً رئيسياً، فعلى الرغم من السمعة التقنية الجيدة التي تمتعت بها شركة النفط الوطنية (PDVSA) قبل عام ٢٠٠٠، فإن التحديات التشغيلية والسياسية اللاحقة أثرت بشكل كبير على قدرة القطاع على تحويل هذه الاحتياطيات النظرية إلى إنتاج فعلي ومستقر.

يجب أن يرتكز تقييم التأثير النفطي الفنزويلي على تحليل العوامل التقنية والاقتصادية والمؤسسية المحددة للقدرة الإنتاجية، لا على مجرد حجم الاحتياطيات، فوتيرة تحويل الموارد

(1) International Energy Agency) .n.d .(.Venezuela :Hydrocarbons Organic Law) Official Gazette No.(37.323 .

النظرية إلى إمدادات فعلية هي المحدد الحقيقي للتأثير.

وبناءً على ما سبق، يتبين أن التأثير الفعلي لفنزويلا على أسواق الطاقة يتحدد من خلال ثلاث فئات متداخلة من العوائق:

١- التحديات التقنية والجيولوجية؛ يتمثل جوهر الاحتياطيات الفنزويلية في كونها خامات ثقيلة وثقيلة جداً من حزام أورينوكو، تتطلب تقنيات متخصصة ومكلفة للاستخراج والمعالجة الأولية، مما يرفع التكلفة الحدية للإنتاج ويقلل من قيمتها النسبية مقارنة بالخامات الخفيفة.

٢- الانهيار المؤسسي والبنى التحتية؛ أدى المزيج المتراكم من التسييس ونقص الاستثمار والعقوبات الدولية وتردي القدرات الإدارية إلى تدهور حاد في البنية التحتية الحيوية. ويتجلى ذلك في توقف أجزاء كبيرة من أنظمة التجميع والنقل، ونقص الطاقة، وتقادم المصافي وحدوث حرائق متكررة، مما يقيد القدرة الإنتاجية الفعلية بشدة.

٣- الاعتماد على سلسلة قيمة عالمية محدودة، حيث تعتمد الجدوى الاقتصادية للنفط الفنزويلي على التكامل مع مصافي التكرير المتخصصة في ساحل الخليج الأمريكي وبعض المناطق في آسيا، وهي سلسلة إمداد حساسة للعقوبات والاضطرابات اللوجستية.

وبهذا، فإن العبارة الشائعة «أكبر احتياطيات نفطية في العالم» تعني تقنياً وجود كميات هائلة من النفط الثقيل المسجلة محاسبياً كاحتياطيات مؤكدة، بناءً على افتراضات سعرية وتكنولوجية سابقة، أما الأسئلة الإستراتيجية الحاسمة فهي:

١- ما هو الحجم الاقتصادي القابل للإنتاج فعلياً تحت أسعار واقعية طويلة الأجل؟

٢- ما هي وتيرة زيادة الإنتاج في ظل القيود البنيوية والمؤسسية الحالية؟

٣- ما هو صافي القيمة الذي يحققه هذا النفط عند نقطة البيع النهائية؟

٤- ما هو احتمال بقاء قسم كبير من هذه الموارد غير مستغل في ظل تحولات سوق الطاقة العالمية؟

بناءً على هذه المعايير، تتجاوز التكلفة الحقيقية والمخاطر المرتبطة بالنفط الفنزويلي بكثير الانطباع الأولي الذي قد يخلقه مجرد ذكر حجم احتياطياته.

بناءً على التحليل التاريخي لأداء صناعة النفط في فنزويلا، والذي يُجسده رسم بياني توضيحي من صحيفة فايننشال تايمز (Financial Times)، يمكن تقسيم مسار تطور هذه الصناعة

إلى ثلاث مراحل رئيسية[1]:

١- مرحلة التراجع الطويلة، والتي اتسمت بانخفاض مطرد في الإنتاج خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي.

٢- مرحلة الانتعاش والاستقرار، حيث شهدت التسعينيات تحسناً ملحوظاً، أدى إلى استقرار الإنتاج عند مستويات مرتفعة نسبياً مع مطلع الألفية الجديدة واستمر لفترة.

٣- مرحلة الانهيار الحاد، التي بدأت مقدماتها قبل منتصف العقد الثاني من القرن الحالي، ثم تفاقمت بشكل كبير مع فرض العقوبات الدولية خلال عام ٢٠١٧ في عهد إدارة ترامب الأولى، مما شكل منعطفاً حرجاً في تراجع الصناعة.

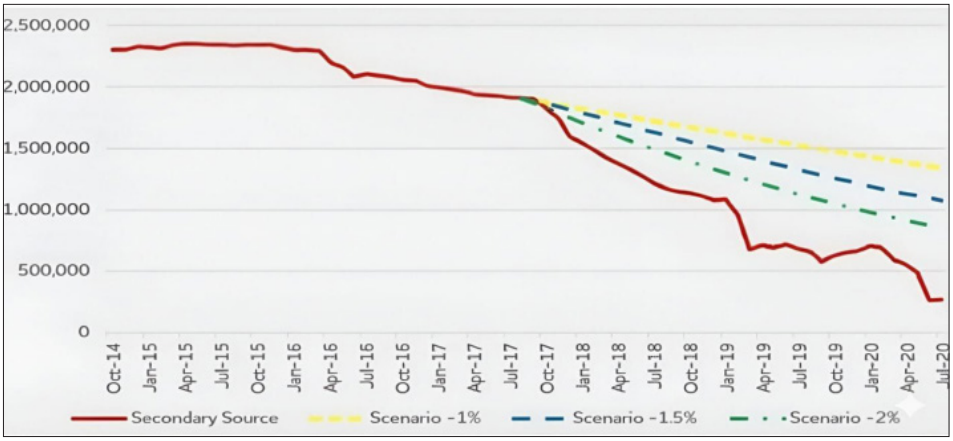

شكل (٤) يوضح انهيار الاقتصاد الفنزويلي بعد العقوبات

تُشكّل المطالبات التحكيمية الضخمة لشركتي إكسون موبيل وكونوكو فيليبس . التي يُطلق عليها في الخطاب السياسي «النفط المسروق» . محور جدل قانوني وسياسي حالي، تعود جذوره إلى سياسة الانفتاح النفطي(Apertura Petrolera) في تسعينيات القرن الماضي، وفقاً لتقرير تحليلي أعدّه باحثون متخصصون في دراسات الطاقة - منهم الدكتور فرانسيسكو مونالدي، إيغور هيرنانديز، خوسيه لا روزا - ونُشر من قبل معهد بيكر للسياسة العامة في جامعة رايس، فإن فهم تفاصيل هذه المرحلة والتزاماتها التعاقدية يعد أمراً بالغ الأهمية لفك

(1) Oliveros, L. (2020). The impact of financial and oil sanctions on the Venezuelan economy. Washington Office on Latin America (WOLA).p5.

تشابك المطالبات القانونية الحالية[١].

حققت سياسة الانفتاح النفطي[٢] إنجازاً ملحوظاً في جذب الاستثمارات العالمية، حيث شاركت فيها نخبة من شركات النفط الدولية الكبرى مثل BP، شيفرون، إكسون موبيل، شل، توتال، وإيني، بالإضافة إلى شركات وطنية كبرى مثل بتروبراس، وقد أسفرت هذه الاستثمارات عن نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث»وصل متوسط الإنتاج اليومي من مناطق الامتياز الرئيسية والفرعية إلى ١,١ مليون برميل بحلول عام ٢٠٠٥، مُضيفاً طاقة إنتاجية جديدة تُقدر بنحو ١,٢ مليون برميل يومياً»[٣].

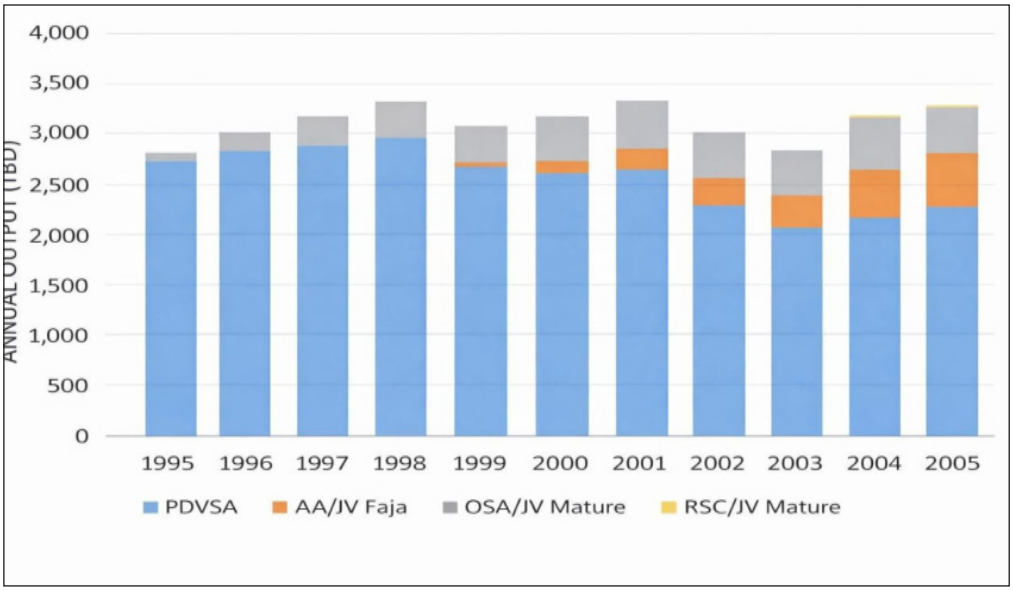

شكل (٥) يوضح إنتاج النفط الفنزويلي

(1) Monaldi, F., Hernández, I., & La Rosa, J. (2020). The collapse of the Venezuelan oil industry: The role of above-ground risks limiting FDI. Rice University's Baker Institute for Public Policy

(٢) أنها الإطار الاستثماري في تسعينيات القرن العشرين، الذي استهدف فتح قطاع النفط أمام الاستثمار والتقنية الأجنبية، كتحولٍ عن نموذج هيمنة الدولة الاحتكاري السابق.

(3) Manzano, O., & Monaldi, F. (2010). The political economy of oil contract renegotiation in Venezuela. In H. Hogan & W. H. Kaempfer (Eds.), The political economy of international. 39.

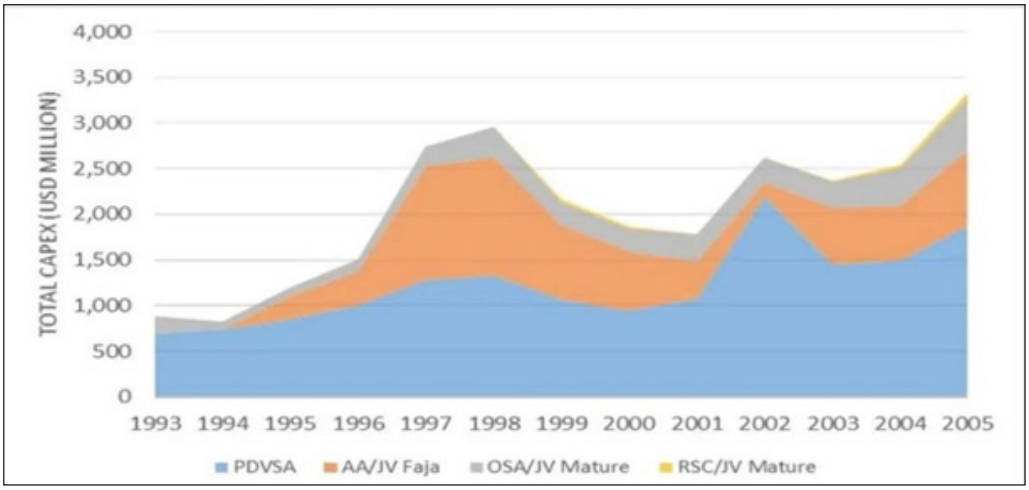

شكل (٦) يوضح تقديرات النفقات الرأسمالية

أما على صعيد التمويل، فقدّرت دراسة لشركة «ريستاد إنرجي» أن استثمارات القطاع الخاص في هذه المشاريع بلغت نحو ١٠,٨ مليار دولار أمريكي. بينما قدّر أن إجمالي النفقات الرأسمالية المُخصصة لمشاريع هذه الفترة بلغ حوالي ٢٥ مليار دولار أمريكي[١]، مما يؤكد الحجم الكبير للتدفقات المالية التي جذبتها هذه السياسة.

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحرك هوغو تشافيز لتغيير بنود اتفاقيات التسعينيات[٢] كما موضح في الشكل التالي:

Brief chronology of the expropriation process:

- 2004 – Royalty increase for the Orinoco Oil Belt (OOB) to 16.67 percent
- 2005 – Income tax increases for OSA and AA.
- 2006 – Extraction tax: 1/3 of the value of all hydrocarbons produced, deducting royalty payments. This tax effectively increased the royalty rate to 33.3%, mainly affecting the OOB projects that payed 16.67% royalty.
- 2006 – Illegality of OSA contracts and migration to JVs.
- 2007 – Forced migration of AA and RSA to JVs.
- 2008 -- Windfall tax

شكل (٧) يوضح تسلسل زمني موجز لعملية المصادرة

في منتصف تسعينيات القرن العشرين، شرعت شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA) في سياسة الانفتاح البترولي (Apertura Petrolera) لجذب الاستثمارات والتقنيات

(1) Monaldi, F., Hernández, I., & La Rosa, J. (2020). P8.

(2) Monaldi, F., Hernández, I., & La Rosa, J. (2020). p9.

والخبرات الأجنبية لتعزيز الإنتاج وتخفيف العبء المالي عن الدولة، وعلى الرغم من تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج، فإن النتائج الاقتصادية كانت متناقضة، فقد ساهمت هذه الزيادة، جزئياً، في انخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٨، كما أن العائد المالي للدولة من بعض المشاريع كان محدوداً، مما قلل من جدواها الاقتصادية الكلية، فأدى التحول اللاحق عن هذه السياسة إلى موجة من النزاعات التحكيمية الدولية الباهظة التكلفة ضد الدولة..

«شكلت المشاريع الأربعة الضخمة والمعقدة ذات التكلفة الباهظة، والمكرسة لإنتاج النفط الثقيل جداً من حزام أورينوكو وتحسينه وتسويقه كخام اصطناعي، حجر الأساس في سياسة الانفتاح النفطي»[١]، ويُعد هذا الحزام خزاناً جيولوجياً هائلاً يتجاوز محتواه التريليون برميل من الهيدروكربونات عالية الكثافة.

في الوقت الحالي، تُشكل ثلاثة من هذه المشاريع - وهي بتروزواتا وهاماكا وسيرو نيغرو - المحور المركزي لإجراءات التحكيم الدولي التي رفعتها شركتا كونوكو فيليبس (COP) وإكسون موبيل (XOM) ضد حكومة فنزويلا أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (IC-SID) في أواخر عام ٢٠٠٧، وتندرج هذه الدعاوى ضمن أضخم المطالبات التعويضية التي تُرفع ضد دولة من قبل مستثمرين أجانب، حيث تبلغ حوالي ٣٠ مليار دولار أمريكي في قضية كونوكو فيليبس، وأكثر من ١٥ مليار دولار أمريكي في قضية إكسون موبيل[٢].

غير أن التحليل الدقيق للسياق التاريخي والعقود المنشئة لهذه المشاريع يُظهر أن أساس هذه المطالبات الضخمة يرتبط فقط بدرجة محدودة بالشروط الاقتصادية والتقنية التي وافقت عليها هذه الشركات عند دخولها السوق الفنزويلية في إطار سياسة «الانفتاح البترولي».

شكّل جوهر النزاع القضائي حول مشاريع أورينوكو قرار الحكومة الفنزويلية بإعادة هيكلة ترتيبات التشغيل (OOBs) لمواءمتها مع الإطار القانوني الجديد بموجب قانون الهيدروكربونات الأساسي لعام ٢٠٠١، والذي فرض شروطاً ضريبية وقانونية موحّدة على جميع الشركات العاملة في القطاع، و اشتملت هذه الإعادة للهيكلة على شرط إلزامي بتحويل المشاريع إلى شركات مختلطة، تمتلك فيها وحدات تابعة لشركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA) حصة أغلبية لا تقل عن ٦٠٪.[٣]

(1) Boue, J. (2013). Enforcing pacta sunt servanda? Conoco-Phillips and Exxon-Mobil versus the Bolivarian Republic of Venezuela and Petróleos de Venezuela (Working Paper No. 1). The Oxford Institute for Energy Studies.

(2) Boue ,J .(2014) .Enforcing pacta sunt servanda ?Conoco-Phillips and Exxon-Mobil versus the Bolivarian Republic of Venezuela .Journal of International Dispute Settlement, 5, 438.

(3) Mobil Cerro Negro Holding, Ltd., Mobil Cerro Negro, Ltd., Mobil Corporation and others v. Bolivarian Republic of Venezuela, ICSID Case No. ARB/07/27.

للتوافق مع هذا المطلب، كان على شركتي كونوكو فيليبس (COP) وإكسون موبيل (XOM) تخفيض حصصهما المسيطرة عن طريق بيع أسهم للحكومة الفنزويلية بسعر تحدده السلطات، فأدى رفض الشركتين لهذه الشروط إلى خروجهما من البلاد، حيث استحوذت PD-VSA لاحقاً على حصصهما بالكامل، وتكمن التعقيدات القانونية العميقة لهذه القضية في أن الإجراء الحكومي، رغم كونه عملاً سيادياً في ظاهره، قد يُفسر في قانون الاستثمار الدولي على أنه إجراء ذو طبيعة استقطاعية (creeping expropriation)، خاصة في ظل الخلاف على سعر الاستحواذ وعدم وجود قنوات تفاوضية مرضية، وقد استدعت هذه التعقيدات تحليلاً قانونياً موسعاً كما يتجلى في أوراق بحثية متخصصة[١].

يختزل تصريح ريكس تيلرسون، الرئيس التنفيذي السابق لإكسون موبيل، النزاع القانوني المعقد في قضية أورينوكو إلى مجرد «إخلال تعاقدي» بسيط. تتهم شركتا إكسون موبيل وكونوكو فيليبس الحكومة الفنزويلية بانتهاك عقودهما، لكن هذه الرواية المبسطة تتجاهل عمداً السياق الأوسع لتعديل الإطار التشريعي والنقاش الجوهري حول التوازن بين الحق السيادي للدولة وحقوق المستثمرين الدوليين.

مع ذلك، وعند التطرق إلى الطبيعة الدقيقة لهذه الالتزامات المزعومة، يتجنب الطرفان الخوض في التفاصيل الدستورية والقانونية الحاسمة، وتُظهر الوثائق الأساسية أن هذه الاستثمارات لم تكن لتتحقق أبداً لولا النظام القانوني الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون تأميم النفط الفنزويلي لعام ١٩٧٥ تسمح هذه المادة، «في حالات استثنائية وتحت مظلة المصلحة العامة»، للكيانات الحكومية «بإبرام اتفاقات شراكة مع كيانات خاصة... بموافقة مسبقة من مجلسي البرلمان في جلسة مشتركة، ووفقاً للشروط التي يقررانها»[٢].

اشترط الكونغرس الفنزويلي صراحةً في عقود المشاريع حظرَ أي تقييد للإطار الضريبي أو القانوني الوطني، وهو شرط يقوض جوهرياً مزاعم الشركات بحقوق تعاقدية مطلقة. على سبيل المثال، ينص عقد شراكة مشروع سيرو نيغرو المشترك بين (إكسون موبيل، و،PDVSA BP) على ما يلي: «لا يُفرض اتفاق الشراكة هذا، ولا أي من الأنشطة أو العمليات التي تُجرى بموجبه، أي التزام على جمهورية فنزويلا، ولا يقيد بأي شكل من الأشكال سلطاتها السيادية،

(1) Resta ,V .M & ,.Scognamiglio ,G .(2020) .Chronicle of a catastrophe foretold :The rise and fall of Venezuela through the path of oil] Master's thesis ,Luiss Guido Carli University .[

(2) Squire Patton Boggs. (2021, February 8). Recent damages awards in investor-state arbitration [Blog post]. Lexology.

ولن تُترتب على ممارسة هذه السلطات أي مطالبة، بغض النظر عن طبيعتها أو خصائصها.»[١] يُضعف نص العقد الحازم للحقوق السيادية أساس المطالبات التحكيمية، كما تكشف وثائق مسربة أن شركتي (XOM) (COP) أقرتا داخلياً بهشاشة موقفهما القانوني تجاه التعديلات الضريبية الفنزويلية، مما يُظهر تناقضاً بين تصريحاتهما العلنية وتقديراتهما السرية.

ففي برقية مؤرخة في ١٧ أيار ٢٠٠٦، أفاد الملحق النفطي في السفارة الأمريكية في كاراكاس بأن مسؤولاً تنفيذياً رفيع المستوى في إكسون موبيل أبلغه بأن شركته «لا تعتقد أن لديها أساساً قانونياً لمعارضة الزيادات الضريبية» الناجمة عن التعديلات على قانون الهيدروكربونات العضوية، والتي رفعت ضريبة الدخل على الشركات الإستراتيجية من ٣٤٪ إلى ٥٠٪ وفرضت ضريبة استخراج بنسبة ٣٣,٣٪.[٢]

يكشف الاعتراف الداخلي المسرّب تناقضاً جوهرياً مع الادعاءات العلنية للشركتين، مما يثبت الموقف القانوني الفنزويلي القائم على السيادة الضريبية، ويبطل الأساس المنطقي لمطالباتهما التحكيمية الضخمة، وتوضح أن كل اتفاقية من اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية احتوت على بند تعويض محدد يهدف إلى حماية الشركاء من الزيادات الضريبية المفاجئة، حيث تلتزم شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA) بموجبه بتعويض الشركاء في حال حدوث مثل هذه الزيادات.[٣]

يكشف التحليل أن آلية التعويض، المصممة بناءً على فرضية انخفاض أسعار النفط، اشترطت تحقيق «ضرر اقتصادي» محدد عبر معادلات مسبقة، وفي سياق ارتفاع الأسعار الفعلي أثناء تطبيق الزيادات الضريبية، يصبح تفعيل هذه الآلية غير وارد عملياً، وبذلك يتجلى قصورها التصميمي الذي يخلو من المبرر الموضوعي للمطالبات الضخمة حتى وفق نصوص العقود الأصلية.

بغض النظر عمّن سيتولى قيادة فنزويلا أو الكيفية التي سيحكم بها، تظل القضايا المالية والتحديات النقدية في صميم أي مناقشة جادة لمستقبل البلاد، وفي هذا الصدد، يُعد Brad Setser مرجعيةً محوريةً في تحليل المعادلات الاقتصادية الفنزويلية، حيث تحظى تقديراته

(1) International Centre for Settlement of Investment Disputes. (2017, April 17). ConocoPhillips Petrozuata B.V., ConocoPhillips Hamaca B.V. and ConocoPhillips Gulf of Paria B.V. v. Bolivarian Republic of Venezuela (Case No. ARB/07/30)

(2) Boue, J. (2014). Enforcing pacta sunt servanda? Conoco-Phillips and Exxon-Mobil versus the Bolivarian Republic of Venezuela. Journal of International Dispute Settlement, 5, 468.

(3) Boue, J. (2014). 470.

باهتمامٍ بالغٍ في الأدبيات المالية الدولية، و يُظهر التحليل البياني الموضح تقديراتٍ متباينةً لإجمالي الالتزامات المالية لفنزويلا (شاملةً الحكومة المركزية والمؤسسات الحكومية) في فترة سابقة، والتي تُقدر بنحو ١٩١,٤ مليار دولار[1]،و تنقسم هذه الالتزامات المالية إلى فئات رئيسية تشمل: السندات غير المضمونة، والديون الثنائية ومتعددة الأطراف، والمطالبات التحكيمية المُقدرة قيمياً، والمستحقات المتأخرة للموردين.

بأختصار، فإن أي جهة ستحكم فنزويلا سترث واقعاً اقتصادياً معقداً يتضمن إلى جانب الأصول النفطية الضخمة، مجموعةً هائلةً من الالتزامات المالية والقانونية المتراكمة.

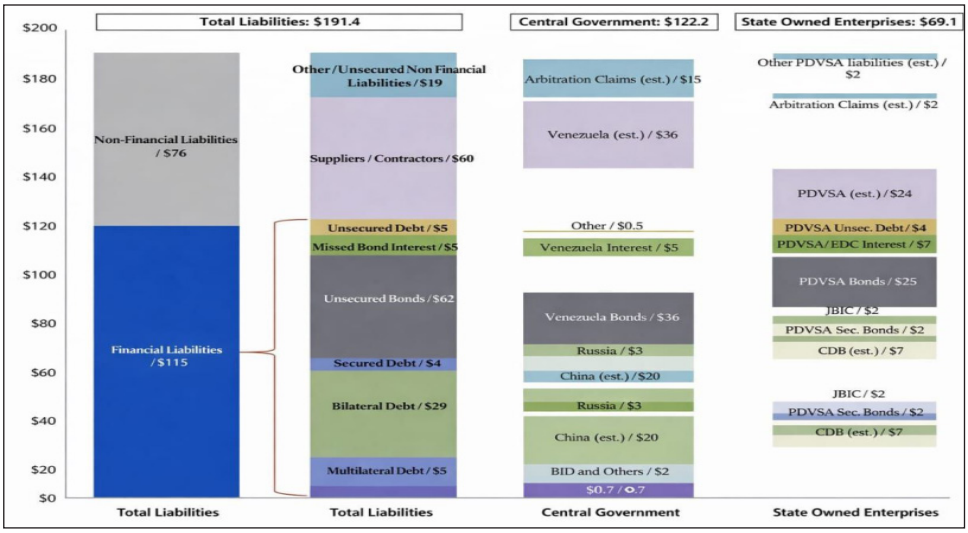

شكل (٨) يوضح الالتزامات المالية لفنزويلا

يكشف تحليل الخطاب السياسي الخارجي المعاصر الموجه نحو فنزويلا عن تحول جوهري في أدوات التأثير الجيوسياسي، فبدلاً من انتهاج إستراتيجية استعمارية تقليدية طويلة الأمد لاستخراج الموارد - كما قد يُستدل من تاريخ الهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية أو من منطق غزو العراق عام ٢٠٠٣ المدفوع بمصالح النفط المباشرة - يغلب على النهج الحالي طابع أدائي وإعلامي، يتجلى هذا في خطاب إدارة ترامب السابقة، الذي اتسم بتصريحات صاخبة وإجراءات دراماتيكية، غالباً ما هدفت إلى تحقيق مكاسب سياسية آنية وتأطير الصراع داخلياً،

(1) Cooper ,R & ,.Walker ,M ,2019) .March .(28 Venezuela's restructuring :A path forward .SSRN.

أكثر من كونه مخططاً منهجياً لإعادة تشكيل الدولة الفنزويلية أو السيطرة المباشرة على مواردها.

وبينما تنتمي الحالتان (العراق وفنزويلا) إلى إطار تاريخي أوسع للتدخل، فإن الآليات تختلف بشكل لافت، فالحرب على العراق مثلت نموذجاً إمبريالياً كلاسيكياً، مدفوعاً بطموح إعادة التشكيل وفرض الهيمنة عبر الاحتلال العسكري المباشر لصالح مصالح جيوسياسية واقتصادية (كشركات النفط). في المقابل، يجسد النهج تجاه فنزويلا شكلاً أكثر حداثة من الهيمنة الرمزية والسياسية، يعتمد على الضغط الاقتصادي والعزل الدولي والحرب الإعلامية، مما يعيد تعريف مفهوم التدخل في سياق القرن الحادي والعشرين، وهذا التحول لا ينفي استمرارية المصالح الجيوسياسية والاقتصادية الكامنة، ولكنه يعيد صياغة أدواتها وخطابها التبريري، مسلطاً الضوء على تطور طبيعة الصراع على النفوذ والسيادة في النظام الدولي الحالي.

تحليل استشرافي للتوجهات الجيوسياسية الأمريكية:

نحو إعادة تعريف النفوذ الإقليمي

تشير التحولات الحديثة في السياسة الخارجية الأمريكية إلى اتجاه محتمل نحو إحياء مبدأ مونرو بصيغة معاصرة، تُعزز الهيمنة الإقليمية المباشرة وتحصين المجال الحيوي التقليدي لواشنطن، قد يمهد هذا النهج الطريق لمراجعة جذرية لمبادئ النظام الدولي، حيث يُضفي شرعية ضمنية على نموذج «مناطق النفوذ المعلنة»، وفي ظل هذا السيناريو، قد تعترف واشنطن بحقوق مماثلة للقوى الكبرى (كالصين في آسيا وروسيا في فضاءها السابق) أو حتى لقوى إقليمية مثل السعودية والإمارات وقطر و(اسرائيل) في نطاقاتها الجغرافية الخاصة، مما يعيد تشكيل هندسة القوة العالمية.

يتقاطع هذا الاحتمال مع النقاش الأكاديمي الأوسع حول تحوّل هيكل القوة الدولية من النظام الأحادي القطبي إلى نماذج أكثر تعقيداً، كالتعددية القطبية المرحة أو نظام توازنات إقليمية متعددة الأقطاب، مما يشير إلى إعادة تشكيل جذرية للمبادئ الليبرالية التي حكمت النظام الدولي، وفي تحليل الضغوط على فنزويلا، تفترض فرضية بحثية أن الهدف الإستراتيجي الطويل الأمد لبعض مراكز التأثير في واشنطن قد يكون تغيير النظام في كوبا، نظراً للتحالف الإستراتيجي الوثيق بين هافانا وكاراكاس، مما يستدعي منهجية تحليلية متعددة المستويات تتجاوز التفسيرات السطحية. **لتدعيم هذه الفرضية، يمكن الاستناد إلى عدة مؤشرات:**

١- التركيز الإعلامي والسياسي المتكرر على الدور الكوبي المزعوم في دعم استقرار النظام الفنزويلي.
٢- تضخيم الحوادث التي تتضمن أفراداً كوبيين خلال الاضطرابات، مما يخدم بناء رواية تبرر التدخل.
٣- تحويل فنزويلا إلى نقطة ضغط إستراتيجية غير مباشرة للوصول إلى الهدف الكوبي، بالنظر إلى الصعوبات المباشرة في التأثير على النظام في هافانا.

لا ينفي هذا التحليل وجود أهداف مباشرة وجيوسياسية-اقتصادية تجاه فنزويلا، بل يقترح إطاراً أشمل يربط ديناميكيات التغيير الإقليمي ويعيد تفسير التحركات ضمن إستراتيجية إقليمية أوسع.

هذه الملاحظات تفتح الباب أمام مجالات بحثية أوسع تتطلب دراسة متعمقة، وهو ما يتجاوز نطاق هذه الورقة التحليلية المقتضبة.

الاستنتاجات:

١- تكشف الدراسة عن تناقض جوهري بين الحجم الهائل للاحتياطيات النفطية المُعلنة في فنزويلا (الاكثر من٣٠٠ مليار برميل) وتأثيرها المحدود في الأسواق العالمية، حيث تُحدد القيود الهيكلية - المتجسدة في طبيعة النفط الثقيل عالي الكبريت وتكاليف استخراجه غير التنافسية - القدرة الإنتاجية الفعلية، مما يُضعف القيمة الإستراتيجية للاحتياطي الإحصائي.
٢- كشفت الدراسة الانهيار الحاد في الإنتاج بعد عام ٢٠١٧ يُعزى بشكل أساسي إلى عوامل مؤسسية وسياسية متراكمة (تسييس الشركة الوطنية الفنزولية، نضوب الاستثمارات، العقوبات الدولية، وتدهور البنية التحتية). هذا يؤكد أن مخاطر الحوكمة والسياسات قد طغت على التحديات الجيولوجية أو التقنية المحضة كعامل حاسم في تحديد مصير الصناعة.
٣- تُظهر الدراسة بأن النزاعات التحكيمية الدولية الضخمة لها إشكالية عميقة في التوازن بين الحق السيادي للدولة في تعديل أطرها القانونية والضريبية، وادعاءات المستثمرين الأجانب بالاستقرار التعاقدي، وتكشف الوثائق الداخلية أن الشركات كانت تدرك هشاشة الضمانات المزعومة ضمن السياق القانوني الفنزويلي المتغير.
٤- تكشف الدراسة الضغوط الدولية، وخاصة الأمريكية، على فنزويلا تتجاوز الهدف المباشر للسيطرة على الموارد. فهي تنطوي على إستراتيجية إقليمية أوسع لإعادة رسم

مناطق النفوذ، وربما تقويض تحالفات استراتيجية معادية عبر استهداف الحليف الإقليمي الرئيسي (كوبا) من خلال الضغط على فنزويلا.

٥- تُظهر الدراسة بأن فنزويلا تُقدم حالة دراسة كلاسيكية وتؤكد إن الوفرة المادية للموارد لا تضمن التنمية أو الاستقرار. يظل النجاح مرهوناً بفعالية الحوكمة، والاستثمار في التنويع الاقتصادي، وإيجاد توازن مستدام بين جذب الاستثمار الدولي والمحافظة على السيادة الوطنية في إدارة الثروة من خلال إعادة تأكيد إشكالية الاقتصاد الريعي.

٦- تؤكد نتائج الدراسة على ضرورة اعتماد إطار تحليلي مركّب لتقييم اقتصادات النفط، يقوم على التمييز الجوهري بين الاحتياطيات النظرية والقدرة الإنتاجية المستدامة فعلياً. ويجب أن يقوم هذا الإطار على تحليل متكامل ومتزامن لثلاثة محاور حاسمة: (الجيولوجيا والتقنية)، و(الحوكمة والمؤسسات)، و(البعد الجيوسياسي).

التوصيات:

بناءً على الدروس المستفادة من التجربة الفنزويلية، يمكن تقديم التوصيات التالية لصانع القرار السياسي في العراق، مصنّفة في أربعة محاور استراتيجية:

المحور الأول: تعزيز الحوكمة والمؤسسات

١- ضمان الاستقلالية التشغيلية من خلال تمكين وزارة النفط وشركاتها من أداء مهامها الفنية والتخطيطية باستقلالية إدارية، وحمايتها من تدخلات المحاصصة والتقلبات السياسية، وذلك لضمان استقرار وثبات تنفيذ الاستراتيجيات والخطط طويلة الأمد.

٢- تعزيز آليات الشفافية والمساءلة من خلال تفعيل هيئات رقابية متخصصة ومستقلة (ذاتية التمويل والإدارة) لمراقبة منح العقود وإدارة الإيرادات النفطية، مع الالتزام بنشر تقارير دورية كاملة وشاملة للبيانات الفنية والمالية. تهدف هذه الآلية إلى ترسيخ الثقة والشراكة بين الدولة والمستثمرين من جهة، وبين المؤسسات والمواطنين من جهة أخرى، عبر ضمان نزاهة العمليات ووضوحها.

٣- وضوح واستقرار الأطر التعاقدية من خلال صياغة عقود متوازنة وواضحة (كالخدمة أو المشاركة) تحفظ الحق السيادي للدولة في تعديل القوانين العامة مع تحديد آلية تعويض عادلة ومحددة مسبقاً للمستثمر.

٤- تطوير بيئة تسوية منازعات موثوقة عبر إنشاء وتعزيز آليات تحكيمية وطنية ذات كفاءة، والاستفادة من أطر التحكيم الدولي المعترف بها، وذلك لتسوية النزاعات المرتبطة بالاستثمار بشكل عادل وفعّال، ويُسهم ذلك بشكل مباشر في تعزيز ثقة المستثمرين والحفاظ على صورة العراق كوجهة جاذبة وآمنة للاستثمار.

المحور الثاني: ترشيد الإدارة الاقتصادية والفنية

١- اعتماد معايير الجدوى الاقتصادية في التخطيط بالتحول من التركيز على المؤشرات الكميّة البحتة (مثل حجم الاحتياطيات أو معدلات الإنتاج) إلى اعتماد مقاييس الجدوى الاقتصادية الشاملة كأساس للتخطيط الإستراتيجي واستقطاب الاستثمار، تتضمن هذه المقاييس تحليل التكلفة الحدية للإنتاج، والجودة النوعية للنفط الخام، والقيمة السوقية المتوقعة، لضمان تنمية موارد مستدامة ومربحة.

٢- تنويع مصادر الاستثمار والتقنية من خلال اعتماد إستراتيجية تعددية تقوم على تجنُّب النموذج الأحادي أو الاعتماد على شريك وحيد، والسعي لبناء شراكات استثمارية وتقنية متنوعة جغرافياً ومؤسسياً، ويهدف هذا التنويع إلى تأمين تدفقات تمويلية أكثر استقراراً ومرونة، وتحقيق نقل فعّال للمعرفة والتقنيات الحديثة، مما يعزز من المنعة الإستراتيجية للقطاع النفطي وقدرته على مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والعالمية.

٣- اعتماد منهجية واقعية لإدارة الاحتياطيات عن طريق تبني معايير محاسبية وفنية مُحافِظَة وقابلة للتحديث الدوري للإبلاغ عن الاحتياطيات النفطية، على أن يرتبط هذا الإبلاغ ارتباطاً وثيقاً بتقييم القدرة الإنتاجية الفعلية القابلة للتحقيق اقتصادياً، بعيداً عن أي تأثيرات أو اعتبارات سياسية.

٤- الاستناد إلى تحليل نقدي للنزاعات الدولية عبر دراسة القضايا القانونية الكبرى (كمثيلاتها في فنزويلا)؛ لاستخلاص الدروس المستفادة وتصميم بنود تعاقدية وقائية في العقود المستقبلية.

المحور الثالث: تعظيم العائد والتنويع الاقتصادي

١- تحقيق التكامل بين الاستثمارات النفطية والاقتصاد الوطني من خلال فرض متطلبات عالية للتوطين ونقل التكنولوجيا، مع دعم الصناعات المرتبطة كالغاز والبتروكيماويات؛ لتعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص العمل.

٢- إنشاء صندوق ثروة سيادي فاعل من خلال تخصيص جزء من العوائد النفطية لإنشاء صندوق سيادي يُدار وفق أفضل المعايير العالمية، ويُوجه استثماراته خارج القطاع النفطي. يهدف هذا الصندوق إلى تحقيق هدفين إستراتيجيين: العمل كأداة استقرار تحمي الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، وتكون مصدر تمويل مستدام لبرامج التنويع الاقتصادي الطويلة الأمد.

٣- تعزيز البنى التحتية الداعمة من خلال استثمار إستراتيجي في تطوير البنى التحتية الحيوية غير المرتبطة مباشرة بالنفط، كشبكات الكهرباء والنقل والاتصالات، ويهدف هذا الاستثمار إلى تمكين القطاعات الإنتاجية الأخرى من النمو والمساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يحول البنية التحتية من خدمة أحادية إلى محركٍ تنمويٍ شاملاً للاقتصاد الوطني.

المحور الرابع: تعزيز الموقف الجيوسياسي والإقليمي

١- فصل القطاع النفطي عن التقلبات السياسية، من خلال السعي لتحويله إلى قناة مستقرة ومستدامة للتعاون الاقتصادي الدولي والإقليمي، وضمان عدم تحوّله إلى أداة في الصراعات أو السياسات قصيرة المدى.

٢- تفعيل دور العراق الاستراتيجي في المحافل الدولية من خلال توظيف عضويته الفاعلة في منظمة أوبك والمحافل العالمية المتخصصة في سياسات الطاقة، لتعزيز استقرار أسواق النفط العالمية وحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية طويلة الأمد للعراق، وذلك بالعمل على تحقيق توازن مستدام يفوق السعي وراء المكاسب السعرية الظرفية والمؤقتة.

٣- توطيد التحالفات الإستراتيجية الإقليمية من خلال السعي نحو تعزيز علاقات التعاون مع دول الجوار والدول النفطية الرئيسية، بهدف إرساء بيئة إقليمية مستقرة ومتكاملة تعزز أمن الطاقة وتدعم المصالح الاقتصادية المشتركة.

الخاتمة:

يكشف تحليل الحالة الفنزويلية مفارقة الوفرة، حيث تفشل الاحتياطيات النفطية الهائلة في ترجمة نفسها إلى قوة سوقية أو نمو اقتصادي. وتؤكد النتائج أن المحدد الحاسم يكمن في المخاطر «فوق الأرضية "المؤسسية والسياسية (كالانهيار الإداري والعقوبات)، والتي تفوق التحديات الجيولوجية. كما يبرز تحليل النزاعات الدولية التناقض الجوهري بين مبدأ السيادة الوطنية ومتطلبات استقرار الاستثمار.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، تتخطى التدخلات الخارجية هدف السيطرة على الموارد لتكون جزءاً من صراع أوسع على النفوذ الإقليمي؛ لذا، فإن المخرج من نموذج الريع غير المستدام يقتضي رؤية إستراتيجية متكاملة تُحوّل العائد النفطي إلى رافعة لتعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء اقتصاد منتج ومتنوع، فالخلاصة المركزية تؤكد إن مصير الثروة الطبيعية يرتهن بجودة السياسات والمؤسسات، لا بحجم المورد وحده.

قائمة المصادر:

1. Bolt, J., & van Zanden, J. L. (2024). Maddison style estimates of the evolution of the world economy: A new 2023 update. Journal of Economic Surveys, 1–41. https://doi.org/10.1111/joes.12618
2. Boue, J. (2013). Enforcing pacta sunt servanda? Conoco-Phillips and Exxon-Mobil versus the Bolivarian Republic of Venezuela and Petróleos de Venezuela (Working Paper No. 1). The Oxford Institute for Energy Studies. https://www.researchgate.net/publication/332710740
3. Boue, J. (2014). Enforcing pacta sunt servanda? Conoco-Phillips and Exxon-Mobil versus the Bolivarian Republic of Venezuela. Journal of International Dispute Settlement, 5, 438–474. https://doi.org/10.1093/jnlids/idu007
4. Cooper, R., & Walker, M. (2019, March 28). Venezuela's restructuring: A path forward. SSRN. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3361887
5. International Centre for Settlement of Investment Disputes. (2017, April 17). ConocoPhillips Petrozuata B.V., ConocoPhillips Hamaca B.V. and ConocoPhillips Gulf of Paria B.V. v. Bolivarian Republic of Venezuela (Case No. ARB/07/30). https://share.google.com/R983mtwgDs2sjsTOR
6. International Energy Agency. (n.d.). Venezuela: Hydrocarbons Organic Law (Official Gazette No. 37.323). https://share.google.com/1L3bsW6LwkVpVrjnE
7. Manzano, O., & Monaldi, F. (2010). The political economy of oil contract renegotiation in Venezuela. In H. Hogan & W. H. Kaempfer (Eds.), The political economy of international oil (pp. 37–70). The MIT Press. https://doi.org/10.7551/mitpress/9780262013796.003.0020
8. Mobil Cerro Negro Holding, Ltd., Mobil Cerro Negro, Ltd., Mobil Corporation and others v. Bolivarian Republic of Venezuela, ICSID Case No. ARB/07/27.
9. Monaldi, F., Hernández, I., & La Rosa, J. (2020). The collapse of the Venezuelan oil industry: The role of above-ground risks limiting

FDI. Rice University's Baker Institute for Public Policy. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2021.102116

10. Oliveros, L. (2020). The impact of financial and oil sanctions on the Venezuelan economy. Washington Office on Latin America (WOLA). https://share.google.com/iUCZb4eFMwHCduy6s

11. Resta, V. M., & Scognamiglio, G. (2020). Chronicle of a catastrophe foretold: The rise and fall of Venezuela through the path of oil [Master's thesis, Luiss Guido Carli University]. https://share.google.com/qMO2VH2kj8uHpTuDl

12. Squire Patton Boggs. (2021, February 8). Recent damages awards in investor-state arbitration [Blog post]. Lexology. https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=607b9dba-e7be-4b30-86ab-c96700a4d6c7

13. The Strauss Center. (2020, June 19). Venezuela. https://www.strausscenter.org/energy-and-security-project/venezuela/

14. Zucman, G. (2026). Understanding U.S. intervention in Venezuela. Ctxt, Contexto Y Acción. https://share.google.com/eSkWwqSrZ89vJ9KZ0.